

الضريبة البيئية ودورها في تنمية البعد الاجتماعي المستدام

Environmental tax and its role in sustainable social development

Malek Kahdum Mohammed¹Dr. Hanan Abdullah Hassan Rabie²

Received

17/8/2023

Accepted

10/9/2023

Published

30/12/2023

Abstract:

The research aims to diagnose the relationship between the environmental tax and the development of the sustainable social dimension, where the environmental tax is considered a tool in promoting sustainable development according to its economic, social and environmental dimensions through the application of legislation and instructions for environmental protection, and that imposing an environmental tax will have a clear impact in achieving the dimensions of sustainable development and compliance. With regard to the social dimension, the research relied on the financial data for the years (2019-2022) in obtaining information. The research reached a set of results, the most prominent of which was that the imposition of environmental tax contributes greatly to the promotion of sustainable development in its various dimensions, as it reduces the rates of environmental pollution, and eliminates Poverty and unemployment, so work is required to amend the tax law and include an article on environmental tax.

Keywords: environmental tax, sustainable social dimension.

المستخلص:

يهدف البحث تشخيص علاقة الارتباط بين الضريبة البيئية وتنمية البعد الاجتماعي المستدام ، حيث تعتبر الضريبة البيئية أداة في تعزيز التنمية المستدامة وفقا لابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن طريق تطبيق التشريعات والتعليمات الخاصة بحماية البيئة، وان فرض ضريبة بيئية سيكون لها الاثر الواضح في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة والمتمثلة بالبعد الاجتماعي، اعتمد البحث على البيانات المالية للسنوات (2019-2022) في الحصول على المعلومات وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج كان من ابرزها ان فرض الضريبة البيئية تساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة في مختلف ابعادها فهي تقلل من نسب التلوث البيئي ،وتقضي على الفقر والبطالة ، لذا يتطلب العمل على تعديل قانون الضريبة وتضمينه مادة معنية بالضريبة بيئية.

الكلمات المفتاحية: الضريبة البيئية، البعد الاجتماعي المستدام.

1-Postgraduate Student, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Malek.Kazem12020@pgiafs.uobaghdad.edu.iq.

2-Assistant Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, hanan.hasan@dcec.uobaghdad.edu.iq.

المقدمة:

تُعدُّ الضرائب البيئية من الأدوات الاقتصادية التي تستطيع الدولة أن تفرضها بهدف حماية البيئة من مختلف أشكال التلوث، إذ أنَّ معظم أصحاب الأنشطة الاقتصادية يبحثون عن الربح فقط دون مراعاة الجوانب البيئية أثناء مزاولتهم لتلك الأنشطة، ولهذا السبب يتوجب على الدولة أن تتدخل لحماية البيئة من التدهور وذلك بواسطة فرض الضرائب البيئية والتي من شأنها أن توجه سلوك الأنشطة الاقتصادية نحو السعي للحد من إطلاق الملوثات إلى البيئة وبالتالي المحافظة عليها قدر الإمكان وذلك من خلال تنمية البعد الاجتماعي المستدام عن طريق تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمساواة بين جميع الافراد و تهدف الى التأثير على تطور المجتمعات بشكل يضمن تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة، حيث ان البعد الاجتماعي اهم ابعاد التنمية المستدامة كونه يركز على الانسان الذي يعد الجوهر الاساسي والعكاز الذي ترتكز عليه التنمية، وهدفها النهائي لتحقيق الاهداف الأخرى، ان فرض الضرائب البيئية يساعد على دعم المجتمع الذي يتاثر بالتلوث البيئي بالإضافة الى انها تساعد على استدامة الاجتماعية وتحقيق العدالة وايصال الخدمات وكذلك فرض معايير للهواء والمياه لحماية صحة البشر وتأمين وصول المياه النظيفة للأفراد وضمان الامن الغذائي بالإضافة الى انها تساعد على القضاء على البطالة وتحقيق البعد الاجتماعي يكون من خلال توفير إيرادات ضريبية من شأنها ان تساعد في دعم الضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع، لهذا فأن البحث الحالي استهدف تشخيص علاقة الارتباط بين الضريبة البيئية وتنمية البعد الاجتماعي المستدام وعليه تكونت هيكليّة البحث من أربعة مباحث تضمن المبحث الأول منهجية البحث، أما المبحث الثاني فقد ركز على الجانب النظري للبحث، في حين عرض المبحث الثالث الجانب العملي للبحث، وأخيرا المبحث الرابع ركز على الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: أن تبني الضريبة البيئية يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية، وتوجيه جزء من هذه الحصيلة الضريبية يساعد على توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتعليمية والإصلاحات الاجتماعية الضرورية لمختلف جوانب الحياة، فضلاً عن ذلك تساعد على تقليل الفرق النسبي بين الطبقات الاجتماعية تقوم مشكلة البحث على السؤال الآتي:

ماطبيعة علاقة الارتباط بين الضريبة البيئية وتنمية البعد الاجتماعي المستدام؟

ثانياً: أهمية البحث:

1. يعد من الموضوعات المهمة التي تناولت الضريبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة، مما يساهم في افساح المجال للباحثين للقيام بالمزيد من البحوث والدراسات عنه .

2. يستمد البحث أهميته من حداثة موضوعه ومجال تطبيقه في زيادة الحصيلة عن طريق فرض الضرائب البيئية .

3. يعد البحث محاولة متواضعة لتعريف المسؤولين في المنظمة المبحوثة والدور الذي تلعبه الضرائب بوصفها احد مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة .

ثالثاً: أهداف البحث :

1. تشخيص العلاقة بين الضريبة البيئية و البعد الصحي .

2. تشخيص العلاقة بين الضريبة البيئية و الرعاية الاجتماعية .

3. تشخيص العلاقة بين الضريبة البيئية و التعليم .

رابعا: منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الاستنباطي في الجانب العملي للوصول الى مدى تأثير فرض الضريبة البيئية في تعزيز تنمية البعد الاجتماعي المستدام .

خامسا: حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: اعتمدت مدة اجراء البحث من (10 / 4 / 2023) لغاية (1 / 7 / 2023).
2. الحدود المكانية: تم التطبيق في عينة من معامل الغاز الاهلية في العراق.

سادسا: فرضيات البحث:

1. توجد علاقة الارتباط ذات دلالة معنوية بين الضريبة البيئية وتنمية البعد الاجتماعي المستدام.
 2. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الضريبة البيئية وتنمية البعد الاجتماعي المستدام.
- سابعا: مصادر جمع المعلومات:** تمثلت مصادر جمع البيانات والمعلومات بالاعتماد على الاتي:-

1. الجانب النظري: اعتمد البحث على الرسائل والاطاريح والدوريات (العربية والأجنبية)، المتوفرة في مكتبة الجامعات العراقية، البحوث والدوريات المنشورة في مجلات علمية محكمة، والمقالات عن طريق الشبكة العالمية للمعلومات (INTERNET).
2. الجانب العملي: اعتمد البحث على البيانات المالية للسنوات (2019-2022)، وبيانات العاملين في المعامل الاهلية في بغداد

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

دراسة شمال ، (2020) : (دور الضريبة البيئية في تعزيز موارد الموازنة العامة دراسة تحليلية للموازنة العامة في العراق للفترة 2010-2018): تناولت الدراسة مشكلة البحث المتمثلة بعدم الاهتمام من قبل المشرع العراقي بالضريبة البيئية لتعزيز الإيرادات العامة للموازنة رغم اهميتها العالمية و الإقليمية المتميزة ، للوصول الى هدفها المتضمن تقديم الاساس و المسوغ لتشريع قانون يخص الضريبة و تحديد التجاوزات على البيئة و تقدير الضرر البيئي و كذلك فتح الافاق لدراسة مستقبلية حول الضرر البيئي و الانشطة ، ومن خلال ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة بعدم وجود وعي بيئي لدى الافراد و المنظمات ، ضعف الاجراءات البيئية المتبعة لحماية البيئة ، عدم وجود تشريع للضريبة البيئية ، زيادة التكاليف الاقتصادية نتيجة الآثار المترتبة عن التلوث البيئي ، رضى العراق للصدّات الخارجية بسبب اعتمادها بشكل اساسي على الإيرادات النفطية ، والتي ختمتها بأبرز التوصيات التي اوصت بها هي الاهتمام بجانب التوعية البيئية لدى الافراد و المنظمات ، تشريع قانون يختص بالضريبة البيئية ، ربط الضرائب البيئية بأهداف و غايات محددة لجعلها مقبولة لدى المواطنين ، تشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة .

دراسة جاسم ، (2020) : (دور الرقابة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة) : تناولت الدراسة مشكلة البحث المتمثلة بمواجهة اجهزة الرقابة بعض التحيات والمشكلات عند سعيها لتحقيق التنمية المستدامة والتي يمكن ان يكون سببها مظاهر الخلل وسوء الادارة فبرز دور الرقابة الداخلية التي تعتبر صمام الامان الذي يساعد كثيرا على الحد من التجاوزات المالية والادارية ، اذ هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الرقابة الداخلية و اهميتها و بالاضافة الى تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة و اهميتها ومؤشراتها (الاقتصادية-والاجتماعية-والبيئية-والمؤسسية)، وكذلك تسليط الضوء على العلاقة بين الرقابة الداخلية والتنمية المستدامة والالتزام بالقوانين والتعليمات الموضوعية من قبل الادارة العليا ، لتتوصل الى ابرز نتائجها تعمل الانشطة الرقابية الداخلية على متابعة البعد البيئي بشكل جيد ، وبما يدعم توجهاتها نحو التنمية المستدامة من خلال مساهمة وحداتها واقسامها وافرادها في مكافحة التلوث البيئي، فضلاً عن معالجة النفايات والتخلص منها بشكل يلبي الطموح ، أبدت اقسام الرقابة الداخلية والرقابة المالية في دائرة صحة بغداد الرصافة توظيفها لمهام وانشطة الرقابة الداخلية في تحسين التنمية المستدامة، فاستندت بذلك على قدرة انشطتها في تحسين ذلك التوجه ، وختمت الدراسة بابرز التوصيات التي تمثلت بينبغي على اقسام الرقابة الداخلية والرقابة المالية في دائرة صحة بغداد الرصافة الانفتاح على الكليات والجامعات والمعاهد واستقطاب الشهادات العليا الدكتوراه والماجستير بنوعها الأكاديمي والمهني، لغرض الاستفادة منهم في مجال التخصص الدقيق، فضلاً عن توفير الدورات التطويرية ، واصدار مدونة معايير محاسبية ورقابية

ارشادية تعمم على جميع الأقسام والوحدات والقيادات توضح بها التعليمات ، والحفاظ على سياسة وبرامج رقابية توجه العمل المحاسبي نحو الالتزام بمعايير المهنة ، والتأكيد على القيم ومعايير الشفافية والوضوح والافصاح ، بالإضافة الى متابعة تنفيذ الملاحظات الرقابية وبما يتلاءم مع تحقيق الجوانب الاجتماعية للتنمية.

المبحث الثالث: الجانب النظري للبحث

أولاً: تعريف الضريبة البيئية: إقطاع نقدي جبري ، تأخذه الدولة أو أحد الأشخاص العامة التابعة لها، من كل من يتسبب بتلويث البيئة ، نتيجة لإنحرافه عن استخدام أساليب وتقنيات صديقة للبيئة ، بهدف تخليصها من التلوث . (ناصر ، 2020 : 177) وعرفها أيضاً: (مرباط، 2016 : 4) بأنها: إقطاع مالي تحدده السلطات العامة على الملوثين للمساهمة في رقابة وإصلاح البيئة ودفعهم الى تغيير سلوكهم لصالح البيئة .

ثانياً: أهداف الضريبة البيئية: تعتبر إيرادات الضرائب من أهم ركائز الموازنة العامة للدولة، فجد ان معظم البلدان تحاول تطوير هيكلها الضريبي للحصول على أكبر قدر من الإيرادات الضريبية، والتي تعمل جاهدة لمكافحة التهرب الضريبي بكل أنواعه (جلاب وداد، 2023: 491)، فإن عند تطبيق الضريبة البيئية تحقق مجموعة من الأهداف ، التي من أبرزها : (النجار ، 2009 : 77) ، (مبروك ، 2011 : 66-67) ، (عبود ، 2016 : 100-101) :-

1-الهدف البيئي: إمكانية ضمان بيئة سليمة وصحية من خلال رفع الثقافة والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والجهات ذات العلاقة، و تحفيز وتشجيع على عدم التعامل مع الملوثات أو المواد المسببة لها من خلال فرض الجباية، و فرض الضريبة البيئية يساهم في الردع وإزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يتضمنها القانون أو الإجراءات المشددة.

2-الهدف المالي: إيجاد مصادر مالية تمكن الدولة من إزالة النفايات، فضلاً عن إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة ذات الفوائد المشتركة.

3-الهدف الاقتصادي: ان السبب الاقتصادي الأساسي لاستخدام هذه الضرائب ضمن السياسة البيئية هو ادخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة ضمن اسعار البضائع والخدمات مما يوجه المتسببين الى المساهمة في حماية البيئة.

4-الهدف الاجتماعي: تطبيق مبدأ من يلوث يدفع ويتحمل التكاليف الاجتماعية وهو بذلك يهدف إلى حماية الإنسان بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث .

ثالثاً: خصائص الضريبة على التلوث البيئي : لجأت بعض الدول الى رفض فرض الضرائب للحد من التلوث البيئي فأن البعض منها استخدم وسيلة أخرى ليست بعيدة عن الجانب الضريبي الا وهي الحوافز الضريبية (عبد الرضا وأحمد، 2023: 225)، ولكن تمتاز الضرائب على التلوث البيئي كما يأتي : (جاسم، 2020 : 216) ، (شمال ، 2020 : 32)

1-إنها ضريبة محفزة من حيث منع التلوث : حيث يفاضل أصحاب المشروع بين دفع الضريبة أو دفع تكاليف إزالة التلوث، ويختار إزالة التلوث طالما كانت الضريبة أعلى.

2-إنها ضريبة نسبية من حيث السعر : حيث تتحدد الضريبة بوصفها نسبة من قيمة وكمية التلوث الذي يحدثه كل مشروع فان كل منشأة ستتحمل بأعباء تتناسب مع التلوث الذي ينجم عن نشاطها.

3-إنها ضريبة مباشرة من حيث المبدأ : "تستهدف أن يتحملها من يحدث التلوث غير ان الواقع يشير" الى أن هذه الضريبة (يتم نقل عبئها إلى المستهلك لسلع وخدمات هذا المشروع).

4-إن توزيع حصيلة الضريبة على المعرضين للتلوث بأخذ أحد الشكليين :

- إما التوزيع الصريح لكل الأفراد المعرضين "لتلوث البيئة في المواقع المختلفة".

- التوزيع الضمني عن طريق زيادة الإنفاق العام المقرر في هذه المواقع بقيمة هذه الحصيلة الضريبية.

رابعاً: تعريف التنمية المستدامة: أحد الجوانب الهامة التي تحقق التوازن بين الاداء البيئي والاقتصادي من اجل تعزيز اهمية المنظمات بالاهتمام بالقضايا البيئية وتحديد نقاط الضعف والتهديدات من جراء الضغوط التنظيمية والتنافسية والمجتمعية والعمل على معالجتها (Zhan et al, 2018:240) . وعرفها (Singla et al, 2017:30) أيضاً بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بمتطلبات الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتهم الخاصة .

خامساً: اهداف التنمية المستدامة

ان اهداف التنمية المستدامة ستساعد في تعزيز نهج تنموي اكثر تكاملاً وشمولاً ازاء ادارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وعدم استنزافها ، وتحسين كفاءة استعمالها من اجل الانتقال الى اقتصاد متكامل ، كما ان نجاح الأهداف يضمن التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المستدام في جميع أنحاء العالم وان خطة التنمية المستدامة لا تسعى إلى القضاء على الفقر المحدث فحسب ، بل تسعى أيضاً إلى دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - وتحقيق التوازن بينها في رؤية عالمية شاملة ، ويمكن بيان هذه الاهداف كما يلي :- (العبودي ، 2018 : 16) ، (حامد ، 2019 : 55) ، (المحياوي ، 2020 : 51-53) ، (السامرائي ، 2020 : 43) (حسن ، 2021 : 25-26) .

- 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله، في كل مكان
- 2- القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة
- 3- ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الاعمار
- 4- ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين دون تمييز بين الجميع
- 6- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة، على الصمود ومستدامة
- 7- ضمان انماط الاستهلاك والانتاج المستدامة
- 8- اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره .
- 9- ضمان توافر الادارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع
- 10- ضمان الوصول الى الطاقة منخفضة الكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة للجميع.

سادساً: مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية المستدامة

أ- الفقر: إن الفقر هو نقص في القدرة الإنسانية (الفردية أو القومية) التكوينية أو التمكينية كما أنه خلل في أداء المؤسسات المعنية في التعامل مع تلك النقص من خلال استثمار موارد البيئة وأيجاد نظام عادل للإنتاج والتوزيع أو الاستهلاك ، مما يجعل فرص الإنسان في الحصول على عمل مدر لدخل مناسبة محدودة أو معلومة ويؤدي الى حرمان كلي أو جزئي لأفراد المجتمع في إشباع الحاجات الأساسية (حمزة ، 2011 : 36)

ب- التعليم : يؤدي التعليم دوراً مهماً في تنمية الابتكارات العلمية والتكنولوجية في المجتمع لذلك أهتمت الدول بضرورة الاستثمار في التعليم ، وأن من أولى المهام الملقة على التعليم هي تزويد الأيدي العاملة بالإمكانات والمهارات التي يتطلبها النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات ، وعليه فإن المؤشر الذي يسترشد به جهاز التعليم هو نمط الاحتياجات المستقبلية، في القوى العاملة وذلك لأن أعداد الأيدي العاملة المؤهلة تحتاج إلى مدة طويلة وعليه فإن تحقيق تنمية مستدامة لا يمكن أن يتم الا من خلال تنمية بشرية تقوم على أساس الاهتمام بالوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وهذا يتحقق من خلال الاهتمام بالتعليم . (الطائي ، 2005 : 41).

ت- الأمن : إن بقاء الأفراد والمجتمعات والأمم مقروناً بالأمن لأنه يحقق الأمان وينشر العدالة ويحرر الناس من الخوف وبه صلاح الأمة ونهضتها من جميع جوانب مخاطر الحياة المختلفة . فالأمن والأمان لغة مشتركة في المجتمعات ، كما أنه الحالة التي يشعر بها الإنسان بالاطمئنان على مصادر رزقه انتظاماً وكفاية وعلى ذاته جسداً وعقلاً وكرامة ومكانة وهوية ، وعلى سلامة بيئته فضلاً

عن إحساسه بالرضا على مدى الحرية المتاحة له في تقرير مصيره والمشاركة في حياة مجتمعه والوصول الى موارده والاطمئنان على فرص مستقبلية، (حمزة ، 2011 : 70).

ث- الصحة : يعرفها المختصين بأنها (علم وفن منع المرض وإطالة الحياة وتعزيز العافية عن طريق تنظيم الجهود على مستوى المجتمعات والأفراد والمنظمات العامة والخاصة) وتبعا لهذا المفهوم لا يمكن تلبية الحاجة إلى الصحة الا عن طريق إشباع كل الحاجات الأخرى ، وتصبح الرعاية الصحية في تعريفها التقليدي والحضري هي أبعد من أن تكون الإسهام في إشباع الحاجات الصحية لأن هذا الإشباع يتم تحقيقه أساسا عن طريق الغذاء الكافي والسكن المناسب والملبس والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي (محمد ، 2020 : 46-47) .

ج- البطالة : تعد البطالة من أخطر الأمراض الاقتصادية التي تواجه معظم دول العالم ولاسيما الدول النامية وتشكل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، كما تعد ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة إحدى السمات الأساسية لتخلف اقتصاديات البلدان النامية ، وتعد البطالة خطراً على الفرد في عيشه في فراغ مما يؤدي إلى إصابته بالأمراض الجسيمة بسبب قلة العمل أو أنعدامه ، وعليه يتطلب تدخل سريع من الدولة عبر برنامج للإعانات ، وهذه الإعانات صورة من صور الدعم المالي الذي يكلف الدولة تكاليف باهظة وهذا يعني ضغط جديد على الموارد الاقتصادية للدولة في مجال النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية مما يعني سريان الصيغة الاستهلاكية للنفقات العامة وابتعادها عن الطبيعة الإنتاجية ، بمضمون التنمية المستدامة هدر وضياح للموارد غير المتجددة ولاسيما إذا كان مصدرها إيرادات النفط . (محمد ، 2020 : 47-50)

ح- السكان : يعد موضوع السكان مؤشراً مهماً بشأن التنمية المستدامة بالنسبة لصناع القرار عند نظرهم الى علاقات الترابط بين البشر والموارد والتنمية والبيئة ، ويمثل التغير السكاني إشارة مهمة في سياق سعي الدول للحد من الفقر ، وتحقيق التقدم الاقتصادي وتحسين حماية البيئة وتحول نحوه أنماط الأكثر أدامة للإنتاج والاستهلاك (الهييتي ، 2009 : 31).

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي للبحث:

يهدف هذا المبحث الى بيان دور الضريبة البيئية في تعزيز البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة، فأن فرض ضريبة بيئية سيكون لها الاثر الواضح في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة والمتثلة بالبعد الاجتماعي ووجب معرفة مدى مساهمة فرض الضريبة البيئية في تحقيق البعد الاجتماعي وكما يأتي :

أولاً: دور الضريبة البيئية في تعزيز البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة: من اهم محاور البعد الاجتماعي هو اجتتاب الفقر و القضاء على البطالة والعدالة في توزيع الدخل ومن خلال الاطلاع على التقارير الادارية بالمعامل عينة البحث تبين عدم وجود ضمان اجتماعي للعاملين في المعامل عينة البحث وعدم احتساب اجور لهم وكما مبين في الجدول رقم (1) ادناه :

الجدول(1) احتساب أجور العاملين في المعامل

معدل الاجر العامل خلال سنوات الدراسة	معدل اجر العمال الشهري	معدل اجر العامل	عدد العاملين	المعامل
45000000	11250000	450000	25	معمل (س) الاهلي
36000000	9000000	450000	20	معمل (ص) الاهلي
16200000	4050000	450000	9	معمل (ع) الاهلي
21600000	5400000	450000	12	معمل (غ) الاهلي
27000000	6750000	450000	15	معمل (ل) الاهلي
145800000	36450000	2250000	81	المجموع

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الإدارية للمعامل الاهلية .

يتضح من الجدول اعلاه عدم حصول العاملين في المعامل عينة البحث على اجورهم مما يعطي مؤشر استغلال اصحاب المعامل على الموارد المالية المخصصة للعاملين حيث كان اجمالي المبلغ خلال سنوات الدراسة (145800000) دينار ، و ان وكلاء التجهيز هم الذين يتحملون رواتبهم من خلال منحهم أكراميات تجمع ليتم توزيعها فيما بينهم كأجر يومي لهم ، ولكون ان الهدف النهائي للتنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي ، فان استدامة المجتمع تعتمد على توافر سيادة القانون والسلام واحترام حقوق الإنسان و العمل اللائق و النظم الصحية المناسبة ، وبالنظر لعدم اخذ مستثمري معامل الغاز الاهلية هذه الاهداف من خلال منع اعطاء الحقوق للعامل المادية منها والصحية بعدم منحهم اجورهم مما يفوت عليهم فرص حصولهم على الضمان الاجتماعي بالاضافة الى الضمان الصحي وكذلك عدم مراعاتهم للقوانين الضامنة لحقوقهم وهذا يدق ناقوس الخطر بصدد المورد البشري المهم الذي يعتمد عليه المعمل في اداء عمله مما سيتعارض مع اهداف التنمية المستدامة والحيلولة دون تحققها .

ومن خلال فرض ضرائب بيئية سيكون هنالك طلب متزايد على المعدات والتجهيزات البيئية وعلى مواكبة التكنولوجيا البيئية وبالتالي ستتوفر فرص عمل جديدة نتيجة الزيادة للتوسع في هذا النشاط ، ويلاحظ هنالك وجود قصور من قبل الدولة على الخدمات الاساسية (التعليم و الصحة و الحماية الاجتماعية) وكما موضح في الجدول رقم (2) ادناه :

جدول رقم (2)نسب الانفاق على الخدمات الاساسية الى الانفاق الحكومي

التفاصيل	سنوات الدراسة			
	2022	2021	2020	2019
التعليم	21.10	21.5	21.0	23.3
الصحة	10.4	11.3	9.6	10.2
الرعاية الاجتماعية	7.1	6.6	5.2	3.5

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط/ التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة

ثانيا: مقدار الضريبة البيئية على المعامل عينة البحث :

ت	اسم المعمل	الايارد خلال سنة/2019 ألف دينار	الايارد خلال سنة/2020 ألف دينار	الايارد خلال سنة/2021 ألف دينار	الايارد خلال سنة/2022 ألف دينار	معدل الايراد خلال سنوات الدراسة/الف دينار	نسبة الضريبة %	مقدار الضريبة البيئية/الف دينار
1	معمل غاز (س) الاهلي	4511925000	4544320000	4574075000	4828367500	4614671875	13	599907343.8
2	معمل غاز (ص) الاهلي	1105390000	1550917500	902330000	2340332500	1474742500		191716525
3	معمل غاز (ع) الاهلي	2352267500	2566932500	2364890000	2636865000	2480238750		322431037.5
4	معمل غاز (غ) الاهلي	2510035000	3089735000	3533035000	3057092500	3047474375		396171668.8
5	معمل غاز (ل) الاهلي	3727735000	3928375000	3984392500	4143122500	3945906250		512967812.5
	المجموع					15563033750		2023194388

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الصادرة عن الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز

ومن خلال الجدول اعلاه يلاحظ ارتفاع الايرادات المتحققة لمعامل الغاز الاهلية عينة الدراسة اذ بلغ معدل مجموعها لسنوات الاربعة مبلغ قدره (15,563,033,750) خمسة عشر مليار و خمسمائة و ثلاثة وستون مليون و ثلاثة وثلاثون الف وسبعمائة وخمسون دينار ، اما نسبة الضريبة المقترحة فقد بلغ قدرها (13%) من مقدار الايرادات المتحققة لتكون تحفيزية وراعدة في ذات الوقت لتجنب اصحاب المعامل الاهلية الآثار السلبية التي يؤثرون بها على البيئة من ملوثات لها اثار اجتماعية و بيئية و اقتصادية

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- ان فرض الضريبة البيئية تساهم بشكل كبير في تعزيز تنمية البعد الاجتماعي المستدام فهي تقلل من نسب البطالة، وتقضي على الفقر .
- 2- ضعف الاجراءات الحكومية المتخذة بصدد معالجة التلوث البيئي الناتج عن عمل معامل الغاز عينة البحث .
- 3- قلة الانفاق الحكومي على الجانب البيئي مقارنةً بالجوانب الأخرى .
- 4- عدم الاهتمام بالعاملين في المعامل عينة البحث المتمثلة بعدم صرف رواتبهم بالإضافة الى عدم اخضاعهم لقوانين الضمان الاجتماعي و الضمان الصحي .
- 5- عدم مساهمة معامل الغاز عينة البحث في اجتتاب الفقر و القضاء على البطالة والعدالة في توزيع الدخل .
- 6- عدم مراعاة موقع انشاء معامل الغاز عينة البحث من ناحية قربها و تأثيرها على التجمعات السكانية .

ثانياً: التوصيات

- 1- فرض ضريبة بيئية على الملوثات مما يساعد في زيادة الحصيلة الضريبية وتعزيز تنميو البعد الاجتماعي من خلال تحقيق ضمان الاجتماعي للعاملين في القطاعات الحكومية المختلفة ومن ضمنها معامل الغاز الاهلية.
- 2- نوصي بتكثيف الاجراءات الحكومية المتخذة لمعالجة التلوث البيئي من خلال اشراك منظمات المجتمع المدني و المواطنين في نشر الوعي و معالجة التلوث البيئي .
- 3- نوصي بزيادة التخصيصات المالية المعنية بالجانب البيئي كونها لا تقل اهمية عن غيرها من النفقات الأخرى .
- 4- نوصي الزام جميع المعامل عينة البحث صرف رواتب واجور العاملين فيها بالإضافة الى اخضاعهم لقوانين الضمان الصحي و الاجتماعي .
- 5- نوصي اشراك المستثمرين للمعامل عينة البحث بورش عمل تثقيفية لحثهم على تجنب و معالجة التلوث البيئي الذي يتسببوا به.
- 6- نوصي الجهات المعنية بمنح موافقات انشاء معامل الغاز الاهلية بالزام اصحابها الابتعاد عن التجمعات السكانية بالإضافة الى استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملهم لتجنب الملوثات التي تنتج عن عملهم بالتقنيات القديمة .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. جاسم ، عبدالباسط علي ، (2014) ، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي (دراسة تحليلية مقارنة) ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
2. حامد ، أغادير محي الدين ، (2019) ، " دور أخلاقيات المهنة في دعم الشفاء البيئي لتحقيق التنمية المستدامة " ، بحث دبلوم عالي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، النجف الاشرف
3. حمزة ، كريم محمد ، (2011) ، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق ، الناشر بيت الحكمة ، بغداد .
4. السامرائي ، مصطفى ابراهيم ، (2020) ، "دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد" ، جامعة بغداد.
5. شمال ، حسناء داود ، (2020) ، دور الضريبة البيئية في تعزيز موارد الموازنة العامة ، رسالة دبلوم عالي معادلة للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، البحوث العلمية، جامعة بغداد، العراق .
6. الطائي، نوال عبد الجبار سلطان، (2005) ، خصخصة الاقتصاد الأردني دراسة تاريخية / دراسات إقليمية جامعة الموصل ،(3).
7. عيود ، سالم محمد ، (2016) ، دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، 8 ، (1) ، جامعة بغداد ، العراق .

8. العبودي ، غفران حسين نعمة (2018) ، " الادارة المحلية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة حالة في محافظة ذي قار ") ، بحث دبلوم عالي ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد .
9. جلاب، محمود محمد و داود، أيمن حسين .(2023). "السياحة الدينية ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب"مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 18(63)، 498-484.
10. عبد الرضا، خضر كريم وأحمد، نضال رؤوف. (2023). "دور الحوافز الضريبية في تقليص الملوثات البيئية"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية 18(62)، 234-218.
11. مبروك ، نزيه عبد المقصود محمد ، (2011) ، الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، مصر .
12. محمد ، مؤيد جاسم ، (2020) ، الاستخدام الأمثل للأيرادات النفطية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق (2004-2017) ، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان ، كلية الدراسات العليا.
13. المحياوي ، زيد حبيب حسين ، (2020) ، تأثيرات النزاعات على مسار التنمية المستدامة في العراق - رؤية استشرافية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، العراق .
14. مرابط ، جميلة ، (2016) ، التكاليف المجتمعية لاستهلاك الطاقة وفلسفة الضريبة البيئية ، المغرب ، مجلة مان، 90.
15. ناصر ، أمل جبر ، (2020) ، الضريبة البيئية ودورها في تقليل الإنفاق على التلوث ، رسالة ماجستير ، مجلة رسالة الحقوق ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، 12 (3) ، العراق.
16. النجار ، عبد الهادي علي ، (2009) ، الفكر الاقتصادي والعبء الضريبي ، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة المنصورة ، 45 .
17. الهيتي، نوزاد عبدالرحمن ، (2009) ، التنمية المستدامة-الاطار العام والتطبيقات -دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة.

Resources:

1. Singla, A., Ahuja, I. P. S., & Sethi, A. P. S. (2017), " The effects of demand pull strategies on sustainable development in manufacturing industries", International Journal of Innovations in Engineering and Technology, VOL.8, NO2, pp.27-34.
2. Zhan, Y., Tan, K. H., Ji, G., Chung, L., & Chiu, A. S. (2018), " Green and lean sustainable development path in China: Guanxi, practices and performance", Resources, Conservation and Recycling, VOL.128, pp. 240-249.